مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد السابع/ العدد الأول
جوان 2020

OEB Univ. Publish. Co.

تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر بإستخدام معامل هيرفندال-هيرشمان

Analysis of the index of diversification of the foreign trade structure in Algeria using the Herfindal-Hirschmann index

د. محمـد كريـم قـــروف

Karimguerrouf@yahoo.fr

جامعة العربي بن مهيدى –أم البواقي-

تاريخ الاستلام: 2020/04/01 تاريخ قبول النشر: 2020/04/29 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تبيان مستوى ودرجة التنويع الاقتصادي في هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، لذا فقد تم التركيز على تنويع الصادرات والواردات وذلك باستخدام معامل هيرفندال–هيرشمان كونه من أهم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

وقد أفادت نتائج الدراسة بضعف درجة تنويع هيكل التجارة الخارجية بأبعاده المختلفة في الاقتصاد الجزائري، واستمرار اعتماده على إيرادات وصادرات النفط. وعليه، فإن تنويع الواردات والصادرات المعتمد على مساهمة القطاعات الانتاجية المختلفة فيها، لابد وأن يواكبه تحقيق أهداف أخرى، والتي من المهم أن يشكل فيها التوسع في نشاطات هذه القطاعات بدائل واعدة أمام تنويع القاعدة الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على الايرادات والصادرات النفطية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الصادرات، الواردات، التجارة، مؤشر (H H I).

تصنيف JEL : **F13**، **F14**.

المؤلف المرسل: محمد كريم قروف، **الإيميل:** Karimguerrouf@yahoo.fr

Abstract:

The study aims to show the level and degree of economic diversification in the structure of foreign trade for the national economy, so the focus was on diversification of exports and imports, using the Hervendal-Hirschmann coefficient as it is one of the most important indicators of measuring economic diversification.

The results of the study indicated the weak degree of diversification of the foreign trade structure in its various dimensions in the Algerian economy, and its continued dependence on oil revenues and exports. Therefore, the diversification of imports and exports dependent on the contribution of the various productive sectors in it must be accompanied by the achievement of other goals, in which it is important that the expansion of the activities of these sectors constitute promising alternatives to diversifying the economic base and reducing dependence on oil revenues and exports.

Keywords: Economic diversification; Exports; Imports; Trading; (H H I).

Jel Classification: **F13** ،**F14**.

I المقدمة:

لقد سعت السياسة التجارية للجزائر نحو التحكم في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي لتتماشى مع التوجه العام للسياسة الاقتصادية المنتهجة، حيث تم انتهاج هذا التوجه بالموازاة مع تبني مجموعة من الإصلاحات مست القطاع التجاري. وذلك كنتيجة حتمية فَرضت على الدولة إتباع سياسة تجارية أكثر تفتحاً على العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية كثيرة لا مجال فيها للانغلاق والاعتماد على قطاع أحادي (قطاع المحروقات). وهو ما دفع بالجزائر إلى الحد من الإجراءات والقيود الإدارية السابقة.

وبالرغم من ذلك، لا تزال الإيرادات النفطية تمثل عماد الموازنة العامة للاقتصاد الوطني، وركيزة صادراته، ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي في الجزائر. بالاضافة إلى أن الاعتماد الشبه تام على هذا المورد الوحيد والناضب تكتنفه مخاطر جمة. إذ تتجلى هذه المخاطر في ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي دفع بصندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة أنجاز التنويع في اقتصادها لمعالجة هذه الاختلالات. ولهذا فقد سعت الدولة بالعمل الجاد على

تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وانجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية.

إن تحقيق التنويع الاقتصادي، ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافياً لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية. إذ لا بد وأن يترافق التنويع في الفعاليات الإنتاجية مع تنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات والواردات. وذلك انطلاقاً من كون التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.

1. إشكالية الدراسة:

تنطلق فكرة هذه الدراسة من عدة معطيات كان أبرزها محاولة طرح علمي يدرس تحليل وتقييم للتنويع الاقتصادي لهيكل التجارة الخارجية في الجزائر، إذ يرتكز السؤال الرئيسي ضمن هذا الطرح في ما يلي: **ما هي حدود ومستوى التنويع في هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري ؟.**

وينبثق عن هاته الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي حدود التنويع الاقتصادي في حجم الصادرات بالاقتصاد الوطني ؟.
- ما هي حدود التنويع الاقتصادي في حجم الواردات بالاقتصاد الوطني ؟.

2. فرضية الدراسة:

تم الاعتماد على الفرضيات التالية للدراسة، وهي:

- التنويع في هيكل التجارة الخارجية بالجزائر مرتبط بتغير الهيكل الإنتاجي الوطني.
- التغيير في بنية الواردات لن يكن له أثر ملحوظ على تغير القيمة النهائية لمعامل هيرفندال لتنويع الواردات.
- يدل انخفاض قيمة معامل هيرفندال لتنويع الصادرات النفطية على تحقيق تنويع طفيف جداً في بنية الصادرات المنتجات غير النفطية.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل درجة التنويع الاقتصادي بهيكل التجارة الخارجية الجزائرية، وهذا انطلاقاً من تطور بنية وتركيب الصادرات والواردات، وباستخدام مؤشر أو

معامل هيرفندال–هيرشمان. ويبرر شمول الدراسة لهذه المحاور ما ورد في معظم خطط وبرامج التنمية بالجزائر، من أن توجه البلاد في الوصول إلى هدف التنويع الاقتصادي يقتضي تحقيق زيادات ملموسة ونقلات نوعية في إسهامات القطاعات غير النفطية (الإنتاجية والخدمية) في ترقية وتنمية الصادرات.

4. أهمية الدراسة:

تعد مسألة تنويع الهيكل التجاري في معظم الدول مسألة في غاية الأهمية، لذا من الضروري للحكومات أن تركز على وسائل رفع الصادرات وترشيد الواردات. حيث أثبتت العديد من الدلائل الدولية على أن الدول التي حققت درجة من النجاح في التنمية الاقتصادية، هي أيضاً تلك التي تمكنت من تحقيق مستويات عالية من تنويع صادراتها وتعبئة مواردها العامة.

5. منهج الدراسة:

إن معالجة ودراسة الموضوع ستتم منهج تطبيقي تحليلي، نتناول فيه تحليل بنية هيكل التجارة الخارجية في الجزائر، كما سوف نقيس التنويع الاقتصادي للصادرات والواردات بمعامل هيرفندال هيرشمان، وسيتم تقدير معدل تغير هذا المعامل لمعرفة فيما إذا زادت درجة التنويع في المتغير أم نقصت. بالإضافة إلى أخذ الوسط الحسابي للمؤشر لكل متغير مدروس. وهو ما يتيح لنا بالتالي في ضوء النتائج تقويم التنويع الاقتصادي لهيكل التجارة الخارجية في الجزائر بفترة الدراسة.

II مفهوم التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه:

من المهم تتبع الأساس النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي، والتعرض لأهم مؤشرات قياسه قبل التطرق لتقييم الوضع العام لتنويع هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري.

1. تعريف التنويع الاقتصادي:

بشكل عام يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، كما يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. حيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن.

ويقصد بالتنويع الاقتصادي زيادة توسيع عدد المنتجات أو السلع الأولية والمواد المصنوعة، التي يتعلق بها دخل البلد أو تقليص الاعتماد والتركيز عليها حسب الحالة، فمشاكل وأهداف التنويع تعتبر مشاكل وأهداف التنمية الاقتصادية، والتي يمكن تعريفها

بانها السبل المساعدة على تحويل الهيكل الاقتصادي، مع تنويع السلع الأساسية والمواد المصنعة والخدمات الأخرى، بما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، تحقيق الاكتفاء الذاتي التام، تشغيل اليد العاملة والعمل على استقرار الدخل من الصادرات وزيادته (زنابيلي، 1975، ص 97، 80).

ويعرف التنويع الاقتصادي من حيث التركيز على الهدف الأساس منه، بأنه تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (Stephen & Kapunda, 2003).

وعليه، فإن التنويع الاقتصادي هو عملية تنويع مصادر الدخل، أي توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو استراتيجية). كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.

2. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت(Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال هيرشمان والذي يختصر بالشكل (H H I) ويعد الأكثر شيوعاً. وتعطى هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي. لذلك سيكتفى في هذه الدراسة بتطبيق معامل هيرفندال هيرشمان. ويعتمد معامل هرفندال–هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي.

وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما إستخدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويعرف المؤشر بالصيغة التالية: (Lapteacru, 2012, p 79)

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: N عدد النشاطات، x_i قيمة المتغير في النشاط i، X القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

وتتراوح قيمة معامل هيرفندل–هيرشمان بين الصفر والواحد أي ($0 \leq H \leq 1$). فإن كان صفراً كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلاً إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنويع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزاً في نشاط من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلاً على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

III دراسة هيكل التجارة الخارجية الجزائرية:

مما لاشك فيه أن سعي الجزائر نحو ترقية صادراتها وترشيد وارداتها ومحاولتها للانضمام إلى التكتلات الاقليمية والدولية للتجارة، يقف وراءه مجموعة من الأهداف والدوافع التي تتطلع إلى تحقيقها، والتي يمكن إيجازها فيما يلي(دادي عدون و منتاوي، 2003، ص 135):

- **إنعاش الاقتصاد الوطني:** من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** إن انضمام الجزائر إلى التكتلات التجارية قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة.
- **التأكيد على إرادة الجزائر في الإنفتاح على التجارة العالمية:** وهو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الركائز الأساسية للسياسة التجارية الخارجية والمتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، والتحكم في واردات الجزائر من الموارد الغذائية وبالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية (Hedir, 2003, p 243).

وتحليل طبيعة هيكل التجارة الخارجية يتطلب تحليل تطور هيكل التجارة الخارجية للجزائر، وذلك بتقديم مختلف التطورات الرقمية التي مرّ بها الميزان التجاري وكذلك الهيكل السلعي للصادرات والواردات، وذلك باعتماد الفترة الممتدة بين (2018/2000).

1. وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2018/2000):

يتميز الميزان التجاري الجزائري بعنصرين أساسيين، يتمثل أولهما في التبعية الكبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات، ويكمن العنصر الثاني في الأهمية البالغة لعمليات الإستيراد خاصة منها المنتجات الغذائية وسلع التجهيز. ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الجدول رقم (01) الموالي المتضمنة لتطورات الميزان التجاري ومعدل تغطية الواردات بفترة الدراسة، حيث يمكن الحصول على معدل التغطية انطلاقا من المعادلة التالية: معدل التغطية = (الصادرات/ الواردات) x 100.

الجدول رقم (01): تطور الميزان التجاري في الجزائري للفترة (2018/2000).

السنوات	الصادرات(مليار دينار)		الواردات (مليار دينار)	رصيد الميزان التجاري	معدل تغطية الواردات (%)
	الكلية	النفطية			
2000	1657,2	1611.9	690,4	966.8	240.0
2001	1480,3	1428.9	764,9	715.4	193.5
2002	1501,2	1441.8	957,0	544.2	156.8
2003	1902,1	1850.1	1047,4	854.7	181.6
2004	2337,4	2276.8	1314,4	1023.0	177.8
2005	3421,5	3355.0	1493,6	1927.9	229.1
2006	3979,0	3895.7	1558,5	2420.4	255.3
2007	4214,2	4121.7	1916,8	2297.3	219.9
2008	5095,0	4970.0	2572,0	2522.9	198.1
2009	3347,6	3270.2	2854,8	492.8	117.3
2010	4333,6	4220.1	3011,8	1321.7	143.9
2011	5374,1	5223.8	3442,5	1931.6	156.1
2012	5687,4	5527.7	3907,1	1780.2	145.6
2013	5217,1	5057.5	4368,5	848.5	119.4
2014	4917,6	4709.6	4719,7	197.8	104.2
2015	3537.2	3339.4	5193.5	1656.3 -	68.1
2016	3277.7	3080.0	5154.8	1877.1 -	63.6
2017	3928.3	3714.1	5111.3	1183.0 -	76.9
2018	4889.3	4548.1	5403.2	513.9 -	90.5

Source: Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 22/02/2020.

من خلال تحليل بيانات الجدول، يتبين لنا أن الميزان التجاري سجل في أغلب سنوات هذه الفترة فائضاً لكن بقيم متذبذبة، حيث يأخذ أكبر قيمة له سنة 2008 بمقدار 2522.9 مليار دينار، إلا أنه بالسنوات الأخيرة حقق عجز حتى سنة 2018 بقيمة – 513.9مليار دينار، بالإضافة إلى ارتفاع معدل تغطية الواردات الذي بلغ أكبر نسبة له سنة 2006 بمعدل 255.3 %، ومرجع ذلك هو تواصل ارتفاع حجم الصادرات، ويفسر هذا الارتفاع بالزيادة المستمرة للصادرات النفطية المشكلة للجزء الأكبر من حجم الصادرات الكلية بما نسبته 97 %، وذلك بالموازاة مع الارتفاع النسبي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. في حين تسجل الصادرات خارج المحروقات نسب ضعيفة لا تتعدى 5%. وبلغت أحسن قيمة لها سنة 2014 بمبلغ 208 مليار دينار، وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس

العالمية إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار الاتحاد الأوروبي على المنتجات الوطنية.

وبالرغم من الفائض المسجل بالميزان التجاري بهذه الفترة، إلا أننا نشهد تقلص حجمه في السنوات الأخيرة نظراً للزيادة الكبيرة التي ميزت حجم الواردات إبتداءً من سنة 2009، وهي الفترة التي تزامنت مع المخطط الخماسي للفترة (2014/2010)، والذي زاد الطلب فيه على السلع والتجهيزات ذات الطابع الإنشائي لفائدة المشاريع الكبيرة المبرمجة بهذا المخطط. وهو ما زاد من حجم الواردات والتي شكلت فيها هذا النوع من السلع الجزء الكبير. ومن التحليل السابق، يمكننا القول أن الفائض الذي عرفه الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، والذي لا زال يعاني مشاكل عديدة ومن أهمها طبيعة ومصدر المداخيل الناتجة عن التجارة الخارجية، والتي يغلب على صادراتها تزايد الصادرات من المحروقات، هذه الأخيرة المرتبطة بدورها بأسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات. وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادرات المحروقات، وهي التي تعطي الرصيد الطبيعة السلبية أو الإيجابية.

2. التركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية بالفترة (2018/2000).

يمكن أن نبرز تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية استنادا إلى التصنيف الذي جرت عليه العادة وهو التصنيف بواسطة الفئات الاقتصادية الكبرى (C.G.C.E)، والذي تم إعداده تبعاً لتصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى المعتمد من طرف الأمم المتحدة منذ سنة 1971.

1.2 تطور التركيب السلعي للصادرات:

إن الحصيلة العامة للصادرات الجزائرية تضم بالإضافة إلى المحروقات العديد من السلع، منها المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية، وسلع التجهيز الصناعية منها والزراعية، كما هي مبينة في الجدول رقم (02) التالي:

الجدول رقم (02): تطور التركيب السلعي للصادرات للفترة (2018/2000).

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2000	2004	2009	2014	2018
الصادرات الكلية	**22031**	**32083**	**45194**	**62886**	**41168**
المواد الغذائية	**32**	**59**	**113**	**323**	**373**
الطاقة والزيوت	**21419**	**31302**	**44128**	**60304**	**38338**
المواد الأولية	**44**	**90**	**170**	**109**	**92**
منتوج نصف مصنعة	**465**	**571**	**692**	**2121**	**2242**
تجهيزات فلاحية	**11**	**0**	**0**	**2**	**0.30**
تجهيزات صناعية	**47**	**47**	**42**	**16**	**90**
سلع إستهلاكية	**13**	**14**	**49**	**11**	**33**

Source: Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 22/02/2020.

إن ما يمكن تسجيله من تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (02) والمتعلقة بهيكل الصادرات السلعية الجزائرية، هو الهيمنة الواسعة والقيم المرتفعة جداً لمجموعة صادرات الطاقة والزيوت والتي تقارب القيمة الإجمالية للصادرات الإجمالية. حيث شكل المعدل المتوسط لهذه المجموعة ما نسبته 97.84 % من إجمالي الصادرات على طول فترة الدراسة، وذلك على حساب باقي المنتجات المصدرة، والتي لا تزال مساهمتها محدودة ومحتشمة. وذلك بالرغم من اتجاه سياسة السلطات العمومية نحو تشجيع وتحسين الصادرات خارج المحروقات حتى ترقى إلى المستوى العالمي، وعلى هذا الأساس، يمكن تقسيم الهيكل والتركيب السلعي للصادرات الجزائرية إلى قسمين رئيسيين وهما:

- **الصادرات النفطية:** تحتل الصادرات النفطية مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، ففضلاً عن كونها تمثل أكثر من 97 % من الصادرات الإجمالية، فإنها تشكل حوالي 60 % من إيرادات الميزانية كما تطرقنا له سابقاً، حيث تعتمد الحصيلة الضريبية في الجزائر على الجباية البترولية بشكل كبير إذ نادرا ما تقل حصتها عن 60 % من الإيرادات الجبائية، بالإضافة إلى ذلك فهي تساهم بما نسبته 25% إلى 30 % من الناتج المحلي. وهو الأمر الذي عكس إختلالاً كبيراً في موازين الاقتصاد الجزائري، بالرغم من أن ثمة مخزون من الاحتياطي الهيدروكربوني الذي لم يستغل بعد.

وهو ما جعل الحكومة الجزائرية مصممة على دعم القطاع النفطي بشتى الوسائل والإمكانيات التي تنقصه، خاصة وأن هذه الإمكانات والوسائل تعد جد ضرورية في ظل السعي نحو توسيع القطاع في المستقبل. ولا تنحصر الأهداف في مجرد زيادة الإنتاج والكميات المخصصة للتصدير، بل تشمل أيضاً رفع الإستثمارات المخصصة لصناعات التحويل وبخاصة التكرير والبتروكمياء (حابيلي، 2009، ص 56)، وبالأخص في ظل الإنخفاض الذي شهدته أسعار هذه السلعة في بداية السنة 2020 إذ قاربت مستوى أقل من 30 دولار للبرميل دوليا.

- **الصادرات غير النفطية:** أما عن باقي المجموعات السلعية الأخرى والتي تمثل مجتمعة الصادرات خارج قطاع النفط، فإن التطور الحاصل في إنتاجها وتصديرها لا يوازي ذلك التطور الذي يحدث في القطاع النفطي، سواء كان ذلك على مستوى العوائد المتحصل عليها من العملة الصعبة أو على مستوى تطور الإنتاج.

فما يتضح أن الصادرات غير النفطية تبقى هامشية فأكبر قيمة لها سجلت سنة 2002 بمبلغ 734 مليون دولار أي ما نسبته 3.9 % من إجمالي الصادرات. وتمثل المنتجات نصف مصنعة أهم هذه الصادرات وكانت أكبر نسبة لها سنة 2002 والتي قدرت بـ 2.9 % من إجمالي الصادرات الجزائرية غير النفطية، أما أكبر قيمة حققتها فكانت سنة 2014، حيث بلغت 1720 مليون دولار، في حين أن المنتجات الأخرى (مواد التجهيز الصناعية والزراعية، والأغذية، والمنتجات الأولية) فكانت نسب تصديرها لا تتجاوز مجتمعة 2.5 %.

2.2 تطور التركيب السلعي للواردات:

بهدف توضيح هيكل وبنية الواردات الجزائرية، واستنباط بعض السمات وما يميز كل مجموعة عن الأخرى، تتبعنا في تقسيم هذه المجموعات نفس نمط تقسيم الصادرات، كما سندرس كل فئة من فئات السلع التي تكون الواردات الجزائرية ومساهمة كل منها في المجموع العام لهذه الواردات وهو ما نبينه في الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03): تطور التركيب السلعي للواردات للفترة (2018/2000).

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2000	2004	2009	2014	2018
الصادرات الكلية	**9173**	**18308**	**39294**	**58580**	**46197**
المواد الغذائية	**2415**	**3597**	**5863**	**11005**	**8573**
الطاقة والزيوت	**129**	**173**	**549**	**2879**	**1015**
المواد الأولية	**428**	**784**	**1200**	**1891**	**1898**
منتوج نصف مصنعة	**1655**	**3645**	**10165**	**12852**	**10959**
تجهيزات فلاحية	**85**	**173**	**233**	**658**	**563**
تجهيزات صناعية	**3068**	**7139**	**15139**	**18961**	**13433**
سلع إستهلاكية	**1393**	**2797**	**6145**	**10334**	**9756**

Source: Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 22/02/2020.

على الرغم من سعي الدولة لإعادة بعث ديناميكية الاقتصاد الجزائري، وإخراجه من مخاطر الاختلالات الهيكلية الناتجة عن الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات، وهذا في سياق ثلاث برامج استثمارية كلف الأول 16 مليار دولار، والثاني فتكلفته قاربت 124 مليار دولار، والثالث بتكلفة 155 مليار دولار، لكن هذه البرامج التنموية التي حددت لها أهداف كبيرة، كتشجيع الإنتاج المحلي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإنعاش الفلاحة وخفض الواردات من الغذاء والدواء والتجهيزات الصناعية، لم تثمر في الواقع في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتحسين الأداء الإنتاجي له.

يلاحظ إرتفاع كبير في أغلب حاجيات المجتمع الجزائري واعتماده على الخارج في تلبيتها، إذ أن 75 % من حاجيات المجتمع الجزائري تتم عبر الواردات، فعلى سبيل المثال لا الحصر عرفت فاتورة واردات الدواء ارتفاعاً حاداً إذ بلغت 2 مليار دولار سنة 2010، فيما لم تتجاوز هذه الفاتورة سنة 2000 ما قيمته 380 مليون دولار، وهذا لغياب الاستراتيجية الصناعية الخاصة بتطوير قطاع الصناعات الدوائية (خلوفي وآخرون، 2013، ص 24).

3. الآليات الجديدة لترقية التجارة الخارجية الجزائرية.

لقد تعددت المحاولات والسبل التي إنتهجتها الجزائر بغرض ترقية تجارتها الخارجية وتفعيلها حتى تلعب دورها في دعم التنمية الاقتصادية، حيث تم في البداية إتباع سياسة التوجه نحو الداخل والتي تتمثل في إشباع الحاجات الأساسية أو الاعتماد على الذات، ثم

إنتقلت إلى الأخذ بإستراتيجية التوجه نحو الخارج أو ما يعرف بسياسة تنمية الصادرات، إلا أنه هناك شبه إجماع من الباحثين الاقتصاديين على ضرورة التوجه نحو التصدير كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

يقصد بإستراتيجية التوجه نحو الداخل أو الإحلال محل الواردات، قيام المجتمع بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يقم بهذا الإنتاج، أي التوجه نحو بناء قدرات إنتاجية ذاتية، والقضاء على التبعية للخارج، إلا أن هذه الإستراتيجية تعمل عكس هذا الاتجاه، لأن المتتبع لمراحلها يلمس أنها كلما تقدمت في التطبيق ازدادت اختناقاً وبالتالي تبعية، وذلك نظرا للصعوبات التي واجهتها(زوزي، 2010، ص 2).

ويمكن القول أن هذه السياسة لم تحقق المأمول منها وأنها لم تتعدى مرحلتها الأولى والمتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية ولم تنجح إلى الانتقال إلى المرحلة الثانية في إنتاج السلع الصناعية الوسيطية الإنتاجية، كما أنها لم تتمكن من الانتقال بصناعاتها إلى مرحلة إرتياد الأسواق الخارجية (عجيمة وناصف، 2003، ص 406)، مما دفع بالدولة إلى تبني والمضي في إستراتيجية التوجه إلى الخارج من خلال تشجيع الصادرات.

ظهرت أهمية تنمية الصادرات في الجزائر بعد الصدمة البترولية لسنة 1986، فأصبح من الضروري اتخاذ إجراءات صارمة للتصدي للأزمة والتخفيف من هشاشة الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات، وذلك بتنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات والذي يعتبر أمراً ضرورياً من أجل اندماج الجزائر بشكل ناجح في التجارة العالمية وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع لا يهدد توازن ميزان المدفوعات، فسبب التأخر في تحرير النظام الاقتصادي والتجاري للجزائر ضعف حركية الصادرات الناتج بدوره عن ضعف الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني والذي يعتبر السبب الرئيسي لعدم كفاية وفعالية سياسة الجزائر في التجارة الخارجية.

يمكن حصر أهم العوامل الدافعة نحو تبني الدولة الجزائرية لاستراتيجية تنمية وتنويع الصادرات في النقاط التالية:

- مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية: إذ أنها تشكل 97% من الصادرات و 4/3 من موارد الحزينة العمومية، ومن هنا يتبين أن الجزائر تعتمد على النفط للحصول على العملة الصعبة، ومن ثم استعمالها في تسديد فواتير الواردات

المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد اقتصاد البلد في حالة تدهور عوائد هذه الصادرات والعودة إلى سنوات الثمانينات.

- الأهمية التي تكتسيها عملية التصدير في الاقتصاديات الوطنية: إذ تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الإختلالات الاقتصادية على المستوى الكلي، فهي تساهم في خلق فرص عمل جديدة، إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحقيق معدلات نمو مطردة.
- زيادة النزعة الحمائية للدول الصناعية المتقدمة أمام وارداتها من مختلف السلع الأولية والصناعية، وتزايد أعباء الديون الخارجية نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، بالاضافة إلى تدهور معدلات التبادل الدولية بسبب ارتفاع مستويات الأسعار خاصة السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة (سعيدي، 2002، ص 9).

IV تنويع هيكل التجارة الخارجية الجزائرية:

يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيرادات والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة. فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية. وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها.

1. التنويع في الصادرات:

يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضاً بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي. ومن جهة أخرى فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها.

يعتمد تحليل تنويع الصادرات على بنية الصادرات السلعية، والتي وزعت على سبع مجموعات رئيسية وهي: المواد الغذائية، المنتجات الطاقوية والزيوت، المواد الخام، منتجات نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية، وسلع استهلاكية. ويتبين من الجدول رقم (04) والشكل البياني رقم (01)، أن صادرات الجزائر مرتكزة في مجموعة منتجات الطاقة

والزيوت والتي تتضمن الصادرات النفطية، حيث بلغت نسبة صادراتها 97.22% من إجمالي الصادرات سنة 1980، و 93.12% سنة 2018، أي تناقصت بمقدار 4.1% نقطة.

الجدول رقم (04): المساهمة في إجمالي الصادرات السلعية للجزائر الفترة (2018/2000).

القطاعات الانتاجية	السنوات		التغير
	2000	2018	
المواد الغذائية	0.14	0.90	0.76
الطاقة والزيوت	97.22	93.12	4.1 -
المواد الخام	0.19	0.22	0.03
منتوج نصف مصنعة	2.11	5.44	03.08
تجهيزات فلاحية	0.05	00.00	0.05 -
تجهيزات صناعية	0.21	0.21	0.00
سلع إستهلاكية	0.06	0.08	0.02
المجموع	100.00	100.00	00.00

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 2.

وقد إزدادت فئة المنتجات نصف مصنعة بمقدار يقارب ما تناقصت به مجموع فئات المواد الغذائية والطاقة والزيوت والمواد الخام، فيما لم تحدث بقية المجموعات أي تغيير يذكر. وهو ما يبين بوضوح أن بنية صادرات الجزائر لم تتغير بشكل ملحوظ خلال 35 سنة الأخيرة. ويؤكد هذا الإستنتاج، تطور قيمة معامل هيرفندال لتنويع الصادرات (الملحق رقم 01) الذي إنخفضت قيمته من 0.97 تقريباً سنة 1980 إلى 0.89 سنة 2018، مما يدل على تحقيق تنويع طفيف جداً في بنية الصادرات وبالأخص على منتجات المجموعة الثانية. ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في صادرات الاقتصاد الجزائري، تم حساب معامل هيرفندال للفترة الزمنية (2018/1980)، وتبرز نتائج التقدير في الشكل رقم (01) الموالي، حيث تم إعداده بناءً على بيانات (الملحق رقم 01) أسفله:

شكل رقم (01): معامل هيرفندال لتنويع الصادرات.

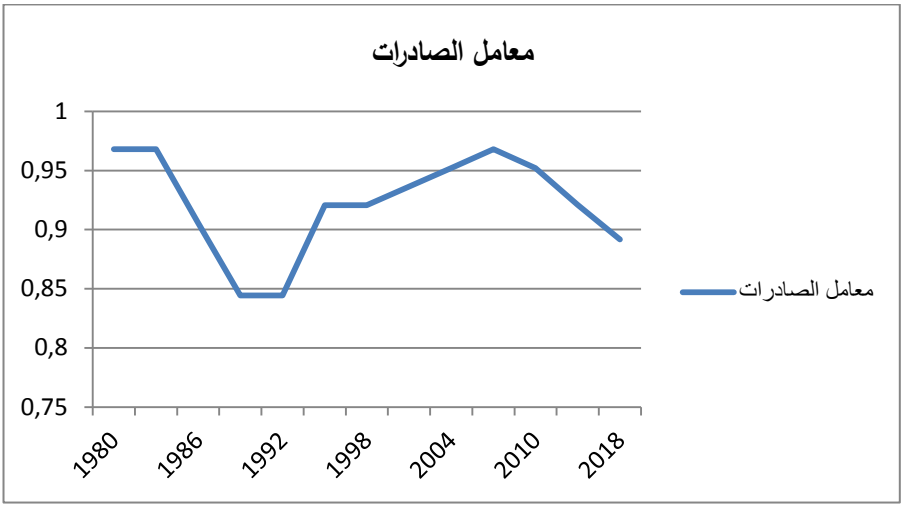

المصدر: إعداد الباحث باعتماد على بيانات الملحق رقم 1.

2. التنويع في الواردات:

باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية. فإن التنويع في الواردات يمثل وجهاً مهماً للتنويع الاقتصادي، إذ أن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات. وللوصول إلى تقييم لمدى تحقيق الاقتصاد الجزائري تنوعاً في بنية الواردات، فقد تم الاعتماد على توزيع الواردات حسب مجموعات السلع الرئيسة المشابهة لتوزيع الصادرات.

إن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبواباً، كالأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات...إلخ. ثم تدريجياً أصنافاً كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضاً عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

الجدول رقم (05): التوزيع النسبي للواردات الجزائرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (2018/2000).

القطاعات الانتاجية	السنـوات		التغير
	2000	2018	
المواد الغذائية	26.32	18.55	07.77 -
الطاقة والزيوت	1.40	2.19	00.79
المواد الخام	4.66	4.10	00.56 -
منتوج نصف مصنعة	18.04	23.72	05.68
تجهيزات فلاحية	0.92	1.21	00.29
تجهيزات صناعية	37.41	29.07	08.34 -
سلع إستهلاكية	15.18	21.11	05.93
المجمـوع	100.00	100.00	00.00

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 3.

يبين الجدول رقم (05) أعلاه، التوزيع النسبي للواردات حسب المجموعات الرئيسية وتغيره بالفترة (2018/1980)، حيث يلاحظ وجود تنويع في بنية الواردات وحدوث تغيرات واضحة في توزيعها بين فئات الواردات، إذ تناقصت نسبة واردات المواد الخام من 4.66 % سنة 2000 إلى 4.10 % سنة 2018 (00.56 نقطة مئوية)، والتجهيزات الصناعية من 37.41 % إلى 29.07 % (08.34 نقطة مئوية)، والمواد الغذائية من 26.32 % إلى 18.55 % (07.77 نقطة مئوية)، بينما تزايدت نسبة كل من واردات المنتجات نصف مصنعة (05.68 نقطة مئوية) والطاقة والزيوت (00.79 نقطة مئوية) وتجهيزات فلاحية (00.29 نقطة مئوية)، والسلع الإستهلاكية (05.93 نقطة مئوية)

أما بالنسبة لمعامل هيرفندال للواردات، فقد حافظ على إستقراره، وذلك عند حدود قيمة متوسطة 0.15 من سنة 1980 إلى سنة 2018. بإستثناء فترة العشرة سنوات الأولى للألفة الجديدة، حيث ارتفع المعامل إلى أن بلغ أعلى قيمة له سنة 2010 بحدود 0.21. مما يعني عدم حدوث تغيرات واضحة في تنويع الواردات في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها وذلك على الرغم من استقرار درجة التنويع ثم إرتفاعها ثم العودة إلى حالة الاستقرار أي انخفاضها مرة أخرى، وهو ما يفسره معدل زيادته المتوسط السنوي والذي قارب النسبة 1.4% بالنسبة للفترة (2018/1980).

وبشكل عام فإن واردات الجزائر بقية مركزة في فئات محددة، وأنها ليس متنوعة بصورة كبيرة، وعلى الرغم من حدوث تغيرات نسبية ضعيفة في بنية الواردات خلال الفترتين المشار إليهما، إلا أن هذا التغيير لم يكن له أثر ملحوظ على تغير القيمة النهائية لمعامل هيرفندال أو على معدل نموه. وهو ما يوضحه الشكل رقم (02) أسفله.

شكل رقم (02): معامل هيرفندال لتنويع الواردات.

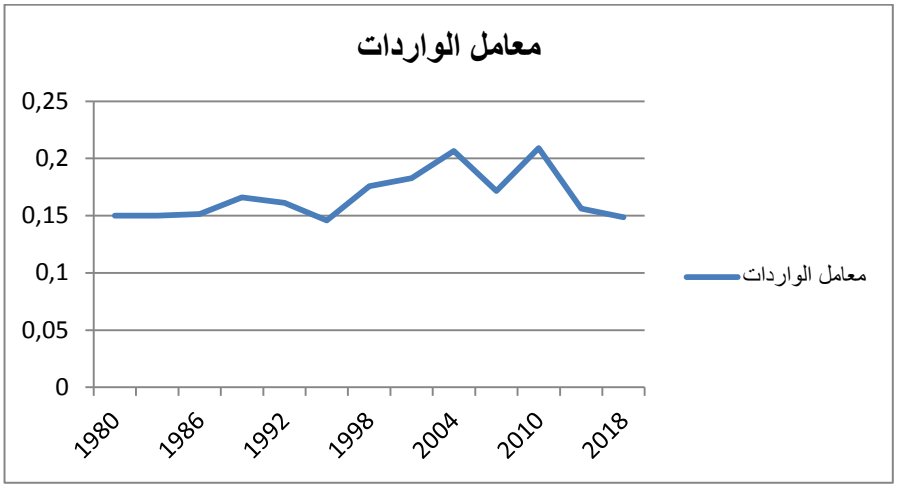

المصدر: إعداد الباحث باعتماد على بيانات الملحق رقم 1.

ومن هنا، يمكن القول أن القطاع الإنتاجي بالجزائر يواجه تحدياً قوياً في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات والذي لم يتمكن من تكوين نسيج صناعي قادر بالأساس على تلبية الطلب المحلي بمواصفات تسمح له بالتصدير.

V. النتائج:

إجمالا يمكن إدراج أهم الميزات التي من الممكن أن نستخلصها من دراستنا وتحليلنا لتنويع هيكل التجارة الخارجية للجزائر فيما يلي:

- يعتبر قطاع التجارة الخارجية الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية وذلك استناداً إلى عدة مؤشرات أهمها أن الجزائر دولة بترولية، لذلك فالتجارة الخارجية الجزائرية تشهد جملة من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية المنتهجة والتي تقوم بالأساس على فكرتي ترقية الصادرات ومن ثم البحث عن سبل الاندماج في السوق الدولية.
- لا تزال الصادرات البترولية تحضى بحصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية على اعتبار أن الجزائر دولة نفطية، وهذا ما يفسر بالدرجة الأولى مدى ارتباط الاقتصاد

الجزائري بالسوق العالمية للبترول وأنه رهن الظروف التي قد تطرأ على هذه السوق، أما عن باقي الصادرات (صادرات غير نفطية) فهي لم تبلغ حتى نسبة 5% من إجمالي الصادرات موزعة بين عدة مجموعات سلعية محددة.

- تتميز الواردات الجزائرية بالتركز السلعي، حيث تعتبر سلع التجهيز الصناعي أهم السلع المستوردة من الخارج، أما بالنسبة لقيمة الواردات فقد شهدت تزايداً مستمراً، وذلك نتيجة لدخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق وحتمية الانفتاح الاقتصادي على الخارج.
- وجود جماعات ضغط في الحكومة الجزائرية تقاوم الإصلاحات الهادفة إلى تقليص الواردات والرفع من قدرات التصدير عبر ترقية الصادرات خارج المحروقات، كون مصالحهم مرتبطة بنشاط الاستيراد.
- عدم القدرة على تنويع التركيبة السلعية خارج المحروقات، إذ أنها ما زالت التركيبة نفسها تطغى عليها المواد الطاقوية، الزيوت، التمور.
- تنويع جد طفيف في بنية الصادرات التي مثلت المنتجات النفطية فيها نسبة 95.83 %.
- فيما يخص معاملات هيرفندال للتنويع، فقد بينت نتائج التقدير زيادة درجة التنويع مقيمة بتناقص معدل التغير لعامل هيرفندال، الذي بلغ معدل تغيره السنوي المتوسط (– 0.37 %) للصادرات، و (1.4 %) للواردات، مما يفيد بضعف درجة التنويع بأبعاده المختلفة التي حصلت في الاقتصاد الجزائري، واستمرار اعتماده على النفط وإيراداته وصادراته.

VI. المراجع:

1. Hedir, M. (2003). L'économie algérienne al'épreuve de l'OMC. Algérie: éditions ANEP.
2. Lapteacru, I. (2012). Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria: The Application of a New measure of Concentration. The Journal of Comparative Economics, 9(1), 79-102.
3. Stephen, M., & Kapunda. (2003). Diversification and (4) porerty Eradication in Botswana. journal of African studies, 17(2), 51.
4. عائشة خلوفي، و وآخرون. (2013). تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر. تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف 1.

5. عبد المنعم زنابيلي. (1975). سياسات المنتجات الأساسية والطاقة. دمشق: منشورات وزارة الطاقة والإرشاد القومي.
6. محمد حابيلي. (2009). الاقتصاد الجزائري تبعية متزايدة لقطاع المحروقات. مجلة الاصلاح الاقتصادي، 56.
7. محمد زوزي. (2010). استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية. مجلة الباحث(8)، 2.
8. محمد عبد العزيز عجيمة، و إيمان عطية ناصف. (2003). التنمية الاقتصادية. الاسكندرية: الناشر قسم الاقتصاد.
9. ناصر دادي عدون، و محمد منتاوي. (2003). الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام النتائج المرتقبة ومعالجتها. الجزائر: دار المحمدية العامة.
10. وصاف سعيدي. (2002). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة الباحث(2)، 9.

VII. الملاحق:

الملحق رقم (01): معامل هيرفندال–هيرشمان للتنويع الصادرات والواردات في الجزائر.

السنوات	معامل (H H I) للصادرات	معامل (H H I) للواردات
1980	0.9680	0.1501
1983	0.9680	0.1501
1986	0.9059	0.1513
1989	0.8445	0.1660
1992	0.8445	0.1612
1995	0.9206	0.1457
1998	0.9206	0.1759
2001	0.9363	0.1828
2004	0.9521	0.2065
2007	0.9681	0.1716
2010	0.9521	0.2092
2014	0.9209	0.1563
2018	0.8916	0.1486

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين 2 و3.